

قياس أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2001 – 2024م)

Measuring the impact of external debt on the Sudanese balance of payments during the period (2001 – 2024)

1. د. يوسف الحاج هارون يوسف – أستاذ الاقتصاد المشارك – كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية – جامعة الجنيينة – السودان.

البريد الإلكتروني: yousifelhaj50@gmail.com

2. د. هويدا يس محمد علي يس – أ. مساعد – تخصص اقتصاد إسلامي – جامعة غرب كردفان – كلية العلوم الإسلامية – السودان.

البريد الإلكتروني:

howida2024@gmail.com

تاريخ قبول البحث: 1 / 4 / 2026

تاريخ استلام البحث: 5 / 2 / 2026

المستخلص:

تناولت الدراسة قياس أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2001 – 2024م). هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة؟ اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الدراسة بالإضافة للمنهج القياسي لتحديد اتجاه العلاقة وقياس أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات. اعتمدت الدراسة على بيانات بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة عكسية بين حجم الديون الخارجية وميزان المدفوعات، أي أن الزيادة في حجم الديون الخارجية هي السبب في تدني ميزان المدفوعات. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: تحسين البيئة الاستثمارية والاستقرار الاقتصادي والسياسي لجذب تدفقات رأسمالية تسهم في تحسين ميزان المدفوعات دون اعتماد على الديون الخارجية، ضرورة تبني سياسة واضحة لإدارة الديون من أجل توجيه القروض نحو قطاعات إنتاجية مدرة للعملة الأجنبية، ضرورة اهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لجذب تدفقات رأسمالية تسهم في تحسين ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: قياس، الديون الخارجية، ميزان المدفوعات، السودان.

Abstract:

The study dealt with measuring the impact of external debt on the Sudanese balance of payments during the period (2001-2024). The study aimed to identify the impact of external debt on the Sudanese balance of payments during the study period. The problem of the study was the following question: What is the impact of external debt on the Sudanese balance of payments during the study period? The study followed the descriptive analytical method to describe and analyze the study, in addition to the standard approach to determine the direction of the relationship and measure the impact of external debt on the balance of payments. The study relied on the data of the Central Bank of Sudan and the Central Bureau of Statistics. The study found a number of results, the most important of which are: the existence of an inverse relationship between the volume of external debt and the balance of payments, meaning that the increase in the volume of external debt is the reason for the decline in the balance of payments. The study recommended a number of recommendations, the most important of which are: improving the investment environment and economic and political stability to attract capital flows that contribute to improving the balance of payments without relying on external debt. Foreign direct investment is a necessity for foreign direct investment to attract capital flows that contribute to the improvement of the balance of payments.

Keywords: Measurement, External Debt, Balance of Payments, Sudan

المحور الأول. الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة: المقدمة:

تعاني الدول النامية من المشكلات الهيكلية في اقتصادياتها الأمر الذي دفعها إلى البحث عن الوسائل التي تمكنها من القيام بعملية التنمية الاقتصادية لتوفير العيش الكريم لمواطنيها، ولكن تواجه الدول النامية مشاكل أخرى تتعلق بكيفية تمويل عملية التنمية الاقتصادية في ظل قصور الموارد المحلية للتمويل الأمر الذي يجعلها تبحث عن التمويل الخارجي سواء كان عن طريق الاقتراض أو الإعانات أو الاستثمارات الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية. وتعتبر مشكلة الديون الخارجية للدول النامية هي من المشكلات المعقدة التي تمر بها وهي تعتبر سبباً ونتيجة للتخلف الذي تواجهه هذه الدول والذي دعم وجوده وبقائه واستمراره سلوك الدول المتقدمة في هذا المضمار. لذلك تُعد قضية الديون الخارجية من القضايا التي لها أهمية خاصة في الدول النامية، وأصبحت أمراً قابلاً للنقاش باستمرار لا سيما في الآونة الأخيرة مع تصاعد حدة الأزمات الاقتصادية. وعلى الصعيد المحلي شهدت السودان عديداً من الأحداث الاقتصادية والسياسية المتلاحقة التي كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد السوداني الأمر الذي فرض ضغوطاً تصاعدية على أرصدة الديون الخارجية حتى بلغت 75,300 مليار دولار في نهاية عام 2024م، بما يشير إلى ثقل هذه المديونية على الاقتصاد مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات.

مشكلة الدراسة:

من خلال تحليل ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في قياس أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني ومحاولة الإجابة على السؤال التالي: ما هو أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2001 – 2024م)؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: يمكن أن تساعد الباحثين في إجراء البحوث العلمية، والاستعانة بها كدراسة سابقة وتحديد الفجوات البحثية، بالإضافة إلى ذلك سد الثغرات في المكتبات.

الأهمية العملية: تمثل هذه الدراسة إطار عملي مرجعي لصانعي ومتخذي القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بمعرفة أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ التعرف على العلاقة بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة.
- ❖ تسليط الضوء على مدى تأثير الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة، وتقديم التوصيات التي تساعد على صانعي القرارات من تقليل الديون الخارجية.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار فرضية أن هناك علاقة عكسية بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الاقتصاد القياسي في تحليل البيانات.

مصادر جمع البيانات:

تم الحصول على البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب ورسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة وغير المنشورة بالإضافة إلى التقارير والمنشورات الدورية لبنك السودان المركزي.

حدود الدراسة:

في إطار المكاني تم التركيز على السودان، إما في إطار الزمني سيتم بناء نموذج قياسي خلال الفترة (2001 – 2024م).

هيكل الدراسة:

تماشياً مع أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، المحور الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، المحور الثاني الإطار النظري للدراسة، والمحور الثالث الإطار التحليلي للدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

تناولت عديد من الدراسات موضوع الديون الخارجية وميزان المدفوعات في السودان من جوانب متعددة ذلك تعتبر هذه الدراسة تكملة للدراسات السابقة التي سبقتها في الخوض في بعض الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة ويستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع حسب التسلسل التاريخي.

1. دراسة محمد عبدالله محمد أحمد وآخرون (2025م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الديون الخارجية وتبيان أثر إعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة (2000 – 2021م). وافترضت الدراسة هناك علاقة بين أزمة الديون الخارجية في السودان والعجز في ميزان المدفوعات وأن هناك تأثير لإعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي والمنهج القياسي تحديداً طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة نتائج أهمها أن الدين الخارجي له أثر سلبي على ميزان المدفوعات السوداني، وأن الديون الخارجية لها أثر سلبي على الميزان التجاري وذلك نسبة لعدم كفاية النقد الأجنبي للمستحقات الخارجية الخاصة باحتياجات السودان من السلع والخدمات. أوصت الدراسة بتحسين العلاقات الخارجية مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الصديقة لضمان استجلاب القروض واستخدامها في المشاريع الإنتاجية والتحكم في إدارتها. كذلك يجب أن تكون ناك تطوير في جانب الصادرات السودانية حتى تعود بعائدات ذات قيمة تغطي قيمة الواردات من السلع والخدمات وتحسين الميزان التجاري.

2. دراسة السيد محمد أحمد السريتي وآخرون (2024م):

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003 – 2022م)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) لبيانات ربع سنوية لمتغيرات النموذج. وتوصلت الدراسة إلى أن تدفقات الديون الخرجية لم تكن ذات جدوى إنتاجية. وأظهرت نتائج التقدير باستخدام نموذج (ARDL)، أن كلا من: مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وصافي التحويلات الخارجية من جانب واحد، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثرون إيجابياً في رصيد ميزان المدفوعات. وأوصت الدراسة باستثمار الأموال المقترضة في المشروعات الموجهة لتنمية الإنتاج الموجه للتصدير والتفاوض على إعادة جدولة الديون

الخارجية أو تحويل جزء منها إلى استثمارات في قطاع السياحة الذي تتمتع فيه مصر بميزة تنافسية، فضلاً عن تحديد سقف للاستدانة من الخارج بما يتناسب مع قدرة الاقتصاد على السداد.

3. دراسة إباحوي Ibhagui (2018م):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الديون الخارجية في تمويل عجز حساب المعاملات الجارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة (1985 – 2013م). باستخدام نماذج بيانات سلاسل مقطعية. وتوصلت الدراسة إلى أن الديون الخارجية تخفض من عجز حساب المعاملات الجارية، بينما يزيد الانفتاح التجاري من عجز حساب المعاملات الجارية.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال استعراض أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع بعض الدراسات السابقة في موضوعها الأساسي، وهو قياس أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني، إلا أنها تختلف عنها في بعض الدراسات السابقة استخداماً في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (2001 – 2024م).

المحور الثاني. الإطار النظري للدراسة:

الدين الخارجي:

تلعب القروض الأجنبية والمنح دوراً مقدراً في تحريك جمود اقتصاديات الدول النامية وغالباً ما تلجأ الدول للاستدانة الخارجية من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية لأسباب مختلفة منها دعم مشاريع البنيات التحتية وتوسيع الطاقات الإنتاجية ومعالجة مشاكل الحساب الجاري.

مفهوم الدين الخارجي:

يعرف الدين الخارجي بأنه تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية أو من المؤسسات الدولية والإقليمية الخارجية. وأيضاً هي تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج. (حامد، 2016م، ص20).

أنواع القروض:

1. قروض محدودة الأجل وقروض غير محدودة الأجل:

القروض محدودة الأجل هي القروض التي تتعهد الدولة برد أصل والفائدة في ميعاد معين مستقبلاً إما تلك التي لا تتعهد فيها الحكومة بتحديد موعد السداد فتسمى قروض غير محدودة الأجل.

2. قروض مجدولة وقروض غير مجدولة:

القروض المجدولة هي قروض طويلة الأجل أما القروض غير المجدولة فهي الديون التي يتم سدادها خلال نفس العام الذي حصلت فيه الدولة على القرض.

3. قروض اختيارية وقروض إجبارية:

القروض الاختيارية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة طواعية وبدون أي إكراه من المقرضين الاختيارية وهي القروض التي تصدرها الحكومة في صورة سندات أو اذونات للخزانة العامة وتترك للمؤسسات والأفراد حرية الاكتتاب. أما القروض الإجبارية فهي تلك القروض التي تستخدم فيها الدولة مالها من سلطة إجبار المقرضين من أفراد ومؤسسات خاصة على إقراض الدولة قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض جبراً من بعض المؤسسات كصندوق المعاشات كما تلزم مؤسسات الأعمال بتخصيص نسبة من فوائضها لشراء سندات حكومية. (موسى 2012م، ص51).

أسباب الاقتراض:

تترتب على الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها معظم الدول النامية حاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ومشروعات البنية الأساسية وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي ومن ذلك الاقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها المحلية.

الأسباب التي أدت إلى تطور إجمالي حجم الديون الخارجية في الدول النامية: (الحاج، 2006م، ص10).

1. عدم استقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي لهذه الدول بسبب تقلب حصيلة وركود صادراتها من المواد الأولية.

2. زيادة مبالغ النقد الأجنبي لخدمة أعباء هذه الديون ولجوء الدول النامية للحصول على هذه المبالغ عن طريق المصارف التجارية.

ومما زاد مشكلة الديون الخارجية تعقيداً عند قيام عدد كبير من الدول النامية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك والاستثمار في مشروعات مشكوك في جدواها الاقتصادية.

الدين الخارجي في السودان خلال الفترة (2001 – 2024م)

يعتبر الدين الخارجي من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد السوداني، لذلك تراكمت الديون المستحقة للدول والمؤسسات المالية الدولية وغيرها مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات. يوضح الجدول التالي تطور الدين الخارجي خلال الفترة (2001 – 2024م).

الجدول رقم (1) يوضح الدين الخارجي في السودان خلال الفترة (2001 – 2024م)

السنوات	إجمالي الدين	السنوات	إجمالي الدين
2001	20,798	2013	43,800
2002	23,605	2014	43,700
2003	25,710	2015	45,000
2004	26,270	2016	45,400
2005	27,005	2017	47,100
2006	28,400	2018	49,400
2007	31,800	2019	51,200
2008	33,500	2020	77,200
2009	34,500	2021	62,400
2010	37,800	2022	64,900
2011	39,800	2023	66,800
2012	42,000	2024	75,300

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على بيانات بنك السودان المركزي (2001 – 2024م).

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن هناك تصاعد في حجم الديون المستحقة للدول والمؤسسات الدولية على السودان خلال الفترة (2001 – 2024م) وذلك نسبة لارتفاع مستمر في الفوائد الموضوعة في التعاقد والجزاءات المفروضة وعدم توجيه خدمة الدين إلى المشاريع الإنتاجية كل ذلك أدى إلى التزايد المستمر في إجمالي الدين حتى وصل في نهاية الدراسة إلى 75,300 مليار دولار.

ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج والاستثمار والادخار لقياس عجلة التقدم الاقتصادي وهو يتأثر بالأداء العالمي والمحلي والنقدي وبما يترتب على ذلك من متغيرات في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف كما يتفاعل سلبياً وإيجابياً مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد. نجد أن ميزان المدفوعات يتمثل الأداة الرئيسية التي توضح تفاعل الاقتصاد المحلي للدولة مع العالم الخارجي والذي يتأثر بصورة كبيرة بمجمل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل منظم أو بيان حسابي شامل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادةً تكون سنة". كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه "بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا الدولة خلال فترة معينة عادةً تكون سنة". وأيضاً يعرف ميزان المدفوعات: "هو عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادةً تكون سنة". (السريتي، الخضراوي، ص249).

أهمية ميزان المدفوعات: (أحمد، السريتي، ص205).

1. يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي.
2. تعتبر بيانات ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
3. يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم أثار تخفيض العملة الوطنية وتأثيرها على صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة.

4. يستخدم ميزان المدفوعات لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة، وإخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

5. يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومات بالتنبؤ وتقدير بأسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي.

6. يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة (كتخطيط التجارة الخارجية).

7. هو بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في أسواق الصرف الأجنبي.

مكونات ميزان المدفوعات الرئيسية:

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث عناصر رئيسية هي: (شريف، 2015م).

- **الميزان التجاري:** وهو موازنة الصادرات المنظورة والواردات المنظورة.
- **ميزان العمليات الجارية:** وهو موازنة الصادرات غير المنظورة والواردات غير المنظورة.
- **المعاملات الرأسمالية:** فيمثل الحساب الجاري صافي صافي الميزان التجاري زائداً صافي ميزان الخدمات. أما حساب رأس المال فيشمل: التحويلات الرأسمالية – والأصول غير المنتجة وغير المالية.

ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2001 – 2024م)

الجدول رقم (2) يوضح ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2001 – 2024م)

السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان الدفعات
2001	127.60	2013	17.60
2002	300.03	2014	3.30
2003	422.56	2015	38.40
2004	730.18	2016	3.30
2005	847.48	2017	12.80
2006	208.60	2018	25.20
2007	282.00	2019	12.40
2008	21.10	2020	32.80
2009	502.00	2021	1,154.90
2010	54.20	2022	(146.70)
2011	835.40	2023	(653.70)
2012	24.10	2024	(1.5)

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على بيانات بنك السودان المركزي (1999 – 2024م).

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً قدره 127.60 مليون دولار في العام 2001م، و300.03 مليون دولار في العام 2002م و422.56 مليون دولار في العام 2003م و730.18 مليون دولار في العام 2004م و847.48 مليون دولار في العام 2005م ويعود ذلك بصفة أساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري إلى 962.70 مليون دولار و938.58 مليون دولار و818.23 مليون دولار في الأعوام 2002م و2003م و2004م على التوالي، كما تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 847.48 مليون دولار في العام 2005م إلى عجز قدره 208.6 مليون دولار في العام 2006م، وقد انعكس ذلك سلباً بالقدر نفسه على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي، ويرجع ذلك لارتفاع العجز في الحساب الجاري من 2,769.1 مليون دولار في العام 2005م إلى 4,338.2 مليون دولار في العام 2006م بمعدل 56.7% بالإضافة إلى مدفوعات غير مبوبة بمبلغ

353.1% مليون دولار في العام 2005م إلى 4,482.7 مليون دولار في العام 2006م بمعدل 84.7%، كذلك تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 282.00 مليون دولار في العام 2007م إلى فائض بمبلغ 21.10 مليون دولار في العام 2008م نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري من 1,156.8 مليون دولار في العام 2007م إلى 3,441.1 مليون دولار في العام 2008م بمعدل 197.5% بالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي من 2,925.0 مليون دولار في العام 2007م إلى 1,465.9 مليون دولار، وانخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502.00 مليون دولار في العام 2009م إلى 54.20 مليون دولار في العام 2010م، وذلك للتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2,177.4 مليون دولار في العام 2009م إلى فائض بمبلغ 254.8 مليون دولار وفي العام 2010م بمعدل 111.7% نتيجة لتحول الميزان من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في العام 2009م إلى فائض بمبلغ 2,564.9 مليون دولار في العام 2010م بمعدل 1046.8%، على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.04%، أيضاً يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى ارتفاع العجز من 54.20 مليون دولار في العام 2010م إلى 835.40 مليون دولار في العام 2011م، على الرغم من تحسين فائض الحساب المالي والرأسمالي من 661.1 مليون دولار في العام 2010م إلى 1,882.8 مليون دولار في العام 2011م بمعدل 184.8%، ويعزي ارتفاع العجز في الميزان الكلي إلى تراجع الفائض في الحساب الجاري من 157.2 مليون دولار في العام 2010م إلى 86 مليون دولار في العام 2011م، نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري من 2,564.9 مليون دولار في العام 2010م إلى 1,470.09 مليون دولار في العام 2011م، بمعدل 42.6% وارتفاع بند الأخطاء والمحذوفات من 872.5 مليون دولار في العام 2010م إلى 2,804.2 مليون دولار في العام 2011م، بينما يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 24.10 مليون دولار في العام 2012م إلى 17.60 مليون دولار في العام 2013م، ويعزي ذلك لتحسين العجز في الحساب الجاري، وتحول الموقف الكلي في ميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 3.30 مليون دولار في العام 2014م إلى فائض بمبلغ 38.40 مليون دولار في العام 2015م، وذلك نتيجة للزيادة في الحساب الرأسمالي والمالي، كما تحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز قدره 3.30 مليون دولار في العام 2016م إلى عجز بمبلغ 12.80 مليون دولار في العام 2017م، بينما سجل الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضاً بمبلغ 12.80 مليون دولار في العام 2019م مقابل عجز بمبلغ 25.20 مليون دولار في العام 2018م، بينما سجل الميزان المدفوعات في العام 2020م بمبلغ 32.80 مليون دولار، وسجل ميزان المدفوعات بمبلغ 1,154.90 مليون دولار في العام 2021م، بينما

سجل ميزان المدفوعات بمبلغ سالب 146.70 مليون دولار ومبلغ سالب 653.70 مليون دولار ومبلغ سالب 1.5 مليون دولار على التوالي في العوام 2022م و2023م و2024م.

المحور الثالث. الإطار التحليلي للدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات:

دراسة تطبيقية لأثر العلاقة بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2001 – 2024م)، يتم في هذا المحور تعريف بالنموذج وتحليل بياناته للوصول إلى أفضل نموذج لأثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي E Views.

توصيف النموذج:

سنحدث في هذه الجزئية عن التعريف بمتغيرات النموذج، وتحديد الشكل الرياضي، والإشارات المتوقعة لمعالم الدالة.

1. التعريف بمتغيرات النموذج:

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات، ويهدف هذا النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي.

وتتمثل متغيرات النموذج في الآتي:

– المتغير التابع: وهو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة، وهو ميزان المدفوعات.

– المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي تحدث تغيير أو تؤثر في المتغير التابع، ولا تتأثر بقيمة المتغير الآخر في المعادلة، وتتمثل في الديون الخارجية.

2. تحديد الشكل الرياضي:

يمكن تمثيل الدالة بالعلاقة الخطية بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات، حيث تم تكوين هذه الدالة وفقاً للنظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة وأثر بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات.

يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

$$Y = a + b x + u \text{ معادلة النموذج}$$

$$Y = a + b x \text{ معادلة النموذج المقدر}$$

حيث أن:

Y = ميزان المدفوعات يتمثل (متغير تابع).

A = الثابت الذي لا يتأثر بمعدل الديون الخارجية.

B = ميل الدالة (وهو يشير إلى التغير في معدل ميزان المدفوعات Y من نتائج التغير في الديون الخارجية X بوحدة واحدة).

X = هي الديون الخارجية ويتمثل (متغير مستقل).

U = هو المتغير العشوائي.

3. الإشارات المتوقعة للمعاملات:

- الثابت: وهو يمثل قيمة ميزان المدفوعات عندما تكون قيم المتغير المستقل في النموذج تساوى صفر ومن المتوقع أن تكون إشارته سالبة.

- المعلمات:

B_0 : نسبة لوجود علاقة عكسية بين Y ، X فمن المتوقع أن تكون إشارة المعامل سالبة.

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي E Views تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (3) يوضح تقدير النموذج المعدل

المتغير	معامل الانحدار β (قيمة بيتا)	مستوي دلالة t المحسوبة	المعنوية Sig
المستقل (الديون الخارجية)	-0.698	3.234	0.000
التابع (ميزان المدفوعات)	-0.456	2.215	0.000
المؤشرات الإحصائية			
(Constant) الثابت			5.532
R معامل الارتباط			0.774
R ² (معامل التحديد)			0.775
Error of the Estimate (الخطأ المعياري)			0.721
Adjusted R ² (قيمة معامل الارتباط المعدل)			0.775
F change (قيمة F المحسوبة)			31.000
Sig F change (مستوي دلالة F المعنوية المحسوبة)			0.000

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E Views

حيث أن:

- ✓ β : يعبر عن المعالم المقدرة للمتغيرات المستقلة للنموذج.
- ✓ Sid Error: خطأ التقدير وهو يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات (كلما صغر قيمته كلما دل على قلة الأخطاء المعيارية).
- ✓ T: يعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة (كلما كبر قيمتها دل على معنوية المتغيرات المستقلة).
- ✓ Sig: يعبر عن اختبار معنوية النموذج والمتغيرات المستقلة، كلما كان قيمتها أقل من 0.05 دل على معنوية النموذج.
- ✓ R: هو معامل الارتباط وهو يعبر عن مدى الارتباط وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (كلما كبرت قيمتها دل على قوة الارتباط سواء كان طردي أو عكسي).
- ✓ R^2 : هو معامل التحديد وهو يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويستخدم لنفس غرض معامل الارتباط (R) ولكنه أدق.
- ✓ F: هو اختبار تحليل التباين.
- ✓ Durbin – Watson stat: اختبار الارتباط الذاتي.

النموذج المقدر:

$$Y = a + b x$$

$$Y = 5.532 - 0.698 X$$

تقييم النموذج:

جودة توفيق النموذج:

معامل التحديد (R^2): وهو يعبر عن مدى قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويساوي (75%) وهذا يعني أن المتغير المستقل مسئول بنسبة 75% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي عبارة عن 25% عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

المعيار الاقتصادي:

- ✓ إشارة المقدرة لمعامل الثابت سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- ✓ إشارة حجم الديون الخارجية سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وتدل على وجود علاقة عكسية بين معدل الديون الخارجية وميزان المدفوعات.

المعيار القياسي:

هذا فيما يتعلق بمشاكل الاقتصاد القياسي وتتمثل في مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة اختلاف التباين:

أولاً. مشكلة الارتباط الذاتي:

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي وذلك من خلال قيمة درين واتسون وتظهر قيمة اختبار ديرين واتسون (1.70) وتشير هذه القيمة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانياً. مشكلة اختلاف التباين:

من خلال اختبار White لاكتشاف اختلاف التباين نجد أن القيمة الاحتمالية (0.577) أكبر من (0.05) معنى ذلك أننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test White)).

يتضح مما سبق هو أن المتغير المستقل (الديون الخارجية) يؤثر فعلاً على المتغير التابع (ميزان المدفوعات) وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسة ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل التحديد وهي مرتفعة وقيمتها (0.75) بمعنى أن حجم الديون الخارجية تؤثر بطريقة مباشرة وبنسبة (75%) في ميزان المدفوعات، وهي نسبة كبيرة تدل على أن المتغير المستقل ذو تأثير كبير على ميزان المدفوعات، وبذلك أكدت الدراسة أن حجم الديون الخارجية لها دوراً وتأثير في ميزان المدفوعات. وأيضاً يمكننا الوصول إلى خلاصة تحليل الانحدار الخطي المتعدد والمتمثل في معادلة التنبؤ بقيمة المتغير التابع ميزان المدفوعات وهي كما يلي:

$$\text{ميزان المدفوعات} = 5.532 + 0.698 - \text{حجم الديون الخارجية}$$

عليه فقد توصل الدراسة في الآتي:

1. وجود علاقة عكسية بين حجم الديون الخارجية وميزان المدفوعات أي أن الزيادة في حجم الديون الخارجية هي السبب في تدني ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (2001 – 2024م).
2. هناك أثر سلبي واضح للديون الخارجية على ميزان المدفوعات حيث أدى تضخم حجم الدين إلى إبطاء النمو وزيادة هشاشة الاقتصاد، بسبب سوء إدارة القروض وتوجيهها نحو مجالات غير إنتاجية وضعف الاستقرار السياسي.

النتائج

استناداً إلى ما تقدم ومن خلال استعراض نتائج تحليل العلاقة بين حجم الديون الخارجية وميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2001 – 2024م)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. توجد علاقة عكسية قوية بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2001 – 2024م). حيث أدى ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى زيادة مدفوعات خدمة الدين، مما تسبب في ضغوط مستمرة على حساب الجاري واحتياطات النقد الأجنبي. فكلما ارتفعت الديون الخارجية زادت مدفوعات الفوائد والأقساط، وهو ما انعكس سلباً على ميزان المدفوعات من خلال:

- زيادة العجز في الحساب الجاري.
- تراجع الاحتياطي من العملات الأجنبية.
- تدهور سعر الصرف.
- ارتفاع الاعتماد على التمويل الخارجي لسد فجوة الميزان.
- وفي المقابل أظهرت بعد الفترات تحسناً نسبياً في ميزان المدفوعات عند:
- الحصول على إعفاءات أو إعادة جدولة للديون.
- ارتفاع مؤقت في الصادرات.
- تدفق مساعدات خارجية.

مما يؤكد أن الديون الخارجية تعد متغيراً مؤثراً ومحددًا رئيسياً لاستقرار ميزان المدفوعات في السودان، وأن استمرار الاعتماد على الاقتراض الخارجي دون توجيهه لقطاعات إنتاجية يؤدي إلى تفاقم الاختلال الخارجي بدل معالجته.

2. ارتفاع عبء الديوان الخارجية: أظهرت الدراسة أن الديون الخارجية للسودان شهدت تراكمًا مستمرًا خلال الفترة (2001 – 2024م)، مما أدى إلى زيادة أعباء خدمة الدين (الأقساط والفوائد) وتأثيرها السلبي على ميزان المدفوعات.

3. تأثير سلبي مباشر على الحساب الجاري: ساهمت مدفوعات خدمة الدين في استنزاف العملات الأجنبية، مما فاقم عجز الحساب الجاري، خاصة في الفترات التي شهدت انخفاض الصادرات وضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي.

4. ضعف القدرة على الحساب الجاري: أوضحت النتائج أن محدودية الصادرات وتذبذب الإيرادات بالعملات الأجنبية قللت من قدرة السودان على الوفاء بالتزاماته الخارجية دون اللجوء إلى إعادة الجدولة أو التراكم المتأخر للديون.

5. تأثير الديون على الاستقرار النقدي: أدت الضغوط الناتجة عن الديون الخارجية إلى تراجع احتياطي النقد الأجنبي، مما انعكس سلباً على استقرار سعر الصرف ورفع معدلات التضخم.
6. تحسن نسبي في بعض الفترات: شهدت ميزان المدفوعات تحسناً محدوداً خلال بعض السنوات نتيجة إعفاءات جزئية من الديون أو ارتفاع مؤقت في الصادرات إلا أن هذا التحسن لم يكن مستداماً.

التوصيات:

من خلال النتائج أوصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية والاستقرار الاقتصادي والسياسي لجذب تدفقات رأسمالية تسهم في تحسين ميزان المدفوعات دون اعتماد على الديون الخارجية.
2. ضرورة تبني سياسة واضحة لإدارة الديون من أجل توجيه القروض نحو قطاعات إنتاجية مدرة للعملة الأجنبية.
3. ضرورة اهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لجذب تدفقات رأسمالية تسهم في تحسين ميزان المدفوعات.
4. العمل على تنويع الصادرات الزراعية والصناعية والمعدنية لتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع وزيادة حصة النقد الأجنبي.

قائمة المراجع:

1. أحمد، عبدالرحمن يسرى، السيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
2. أحمد، محمد عبدالله محمد، أحمد، ضوالبيت أحمد، أثر إعفاء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (2000 – 2021م)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 10، العدد 1، أبريل 2025م.
3. الحاج، بلقاسم، طرق إدارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، برنامج إدارة الديون الخارجية، الكويت، 2006م.
4. حامد، صلاح، تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والوسائل المستحدثة لتسويتها، القاهرة، 2016م.
5. السريتي، السيد محمد أحمد، الخضراوي، أحمد فتحي خليل، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية لنشر، الإسكندرية.
6. السريتي، السيد محمد أحمد، المسلمي، هند محمود، الطاهوني، ريهام محمد، أثر اليون الخارجية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003 – 2022م)، مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد 16، الرياض، ديسمبر 2024م.
7. شريف، عابدة عوض محمد، أزمة المديونية في الدول النامية، مجلة المصرفي، العدد 75، مارس 2015م.
8. موسى، عبد الوهاب عثمان شيخ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان وتصور الرؤية المستقبلية، الجزء الثاني، السودان، نوفمبر 2012م.
9. Ibhagui, O. W. (2018). External debt and current account adjustments: The Role of Trade Openness. Cogent Economics Finance, 6(1), 1446247 – 144.